

- كلمة العدد -

1

الهيئة 302: خطة
الأونروا الإستراتيجية
لمدة 6 سنوات تواجه
تحديات غير مسبوقة

2

يحاول الاحتلال تمرين
اجناداته في ظل احتدام
الخلاف بين "الأونروا"
وأتحاد العاملين العرب
في الضفة

3

تجربة تمديد تفويض
عمل "الأونروا" في العام
2019 يجب أن لا تتكرر
بعد تمديد التفويض
في العام 2022

4

لا يجوز تحويل العاملين
في "الأونروا" عبء
تقصير المجتمع الدولي

5

ميزانية الأونروا لسنة
2023 لم تراع جميع
احتياجات اللاجئين

آخر كانون ثاني / يناير 2023

نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر
الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع
"الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" ..
تناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات
والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين
من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية..
تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات
والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا"
لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين
بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في
مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعریف
بقضاية اللاجئين وحقهم بالعودة.

كلمة العدد:

الم الهيئة 302: خطة الأونروا الإستراتيجية لمدة 6 سنوات تواجه تحديات غير مسبوقة

ودعت "الم الهيئة 302" إلى التوفيق بين ما تقوله 157 دولة أيدت تمديد تفويض عمل وكالة "الأونروا" لثلاث سنوات في الجمعية العامة ومنها الدول المانحة، وبين الفعل من خلال التمويل المستدام، فمعظم اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الوكالة الخمسة (لبنان، سوريا، الأردن، غزة، والضفة الغربية بما فيها شرق القدس المحتل) يعيشون اليوم تحت خط الفقر.

ونوهت "الم الهيئة 302" إلى أن المزيد من تراجع الدعم المالي المقدم للوكالة، سيُجبر الوكالة على التراجع في تقديم خدمات الصحة والتعليم والإغاثة لأكثر من 6 مليون لاجئ فلسطيني على مستوى الكم والجودة، والتراجع في أعمال البنى التحتية لـ 58 مخيماً، وعلى عدم القدرة على تنفيذ خطتها الإستراتيجية "الطموحة" كما عبرت عنها الوكالة، لا سيما على مستوى الرقمنة والتنمية البشرية وبرامج الطوارئ، وبالتالي المزيد من تدني مستوى الفقر والمخاطر الأمنية في المنطقة.

وأضافت "الم الهيئة 302" في بيانها بأن الحل الجذري لقضية اللاجئين الفلسطينيين لن يكون من خلال دعم وتمويل وكالة "الأونروا"، بل بحل سياسي يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وفقاً للقرارات وللقوانين الدولية ذات الصلة، وهذا ما على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته.

أصدرت "الم الهيئة 302" للدفاع عن حقوق اللاجئين" بياناً صحفياً اعتبرت فيه أن الخطة الإستراتيجية التي أطلقتها وكالة "الأونروا" لمدة 6 سنوات (2023-2028) تواجه تحديات غير مسبوقة على مستوى التنفيذ، لا سيما في ظل الأزمة المالية المزمنة غير المنطقية التي تواجهها الوكالة في كل سنة، والركود المالي المستمر للوكالة منذ العام 2012 وعدم القدرة على التنبؤ به بشكل متزايد منذ 11 سنة، وعدم وجود حلول جذرية للأزمة المالية، إذ لا يزال زيادة الدعم من الميزانية العادلة للأمم المتحدة في طور الاستكشاف من قبل إدارة "الأونروا".



أصدرت "الم الهيئة 302" للدفاع عن حقوق اللاجئين" بياناً صحفياً اعتبرت فيه أن الخطة الإستراتيجية التي أطلقتها وكالة "الأونروا" لمدة 6 سنوات (2023-2028) تواجه تحديات غير مسبوقة على مستوى التنفيذ، لا سيما في ظل الأزمة المالية المزمنة غير المنطقية التي تواجهها الوكالة في كل سنة، والركود المالي المستمر للوكالة منذ العام 2012 وعدم القدرة على التنبؤ به بشكل متزايد منذ 11 سنة، وعدم وجود حلول جذرية للأزمة المالية، إذ لا يزال زيادة الدعم من الميزانية العادلة للأمم المتحدة في طور الاستكشاف من قبل إدارة "الأونروا".



يحاول الاحتلال تمرير اجناداته في ظل احتدام الخلاف بين "الأونروا" واتحاد العاملين العرب في الضفة.

بعد تصاعد وتيرة الاحتجاجات التي قام بها موظفو "الأونروا" في الضفة الغربية وسط تصاعد وتيرة تقليل تمويل وكالة "الأونروا" من ناحية ومن ناحية أخرى في ظل مطالب الموظفين بالحصول على زيادات في الرواتب الأمر الذي لم تستجب له وكالة "الأونروا" ، ما حدا بقىام المحتجين باقتحام مكتب رئاسة "الأونروا" في القدس المحتلة في حي الشيخ جراح. الأمر الذي أدى الى اتخاذ ادارة "الأونروا" يوم الأربعاء الموافق 18/1/2023 قرارا بتوقيع رئيس اتحاد الموظفين وحالته الى التحقيق والمساءلة. وفي ظل استمرار التصعيد بين طرفي النزاع المتمثل باتحاد الموظفين العرب في الضفة الغربية من ناحية ووكلة "الأونروا" من ناحية أخرى نشرت صحيفة "ישראל היום" العبرية مقالا قالـت فيه: "إسرائـيل لن تقبل أن يتم الاستيلاء على أراض أو ممتلكات تحت سيادتها وقد تفقد "أونروا" مقرها الرئيسي في القدس المحتلة" ، وبأن "إسرائـيل تفكـر بمصادرة المكان". وهـنا تكمن خطورة وحساسية الموقف حيث تحاول "إسرائـيل" شرعنـة احتلالـها للقدس وفرض سيـاسـة الأمر الواقع متـجاوزـة بذلك القوانـين الدولـية التي أـقرـتـ بأنـ شـرقـيـ القدسـ هيـ منـطـقةـ وـاقـعـةـ تحتـ الـاحتـلالـ . وبالـتـالـيـ عـلـىـ الجـمـيعـ الحـذـرـ وـالتـنبـهـ إـلـىـ خـطـورـةـ الـنـوـاياـ وـابـعادـهاـ الـاستـراتـيجـيـةـ منـ اـتـخـاذـ سـلـطـاتـ الـاحتـلالـ أيـ خـطـوةـ مـفـاجـئـةـ تـؤـديـ إـلـىـ وـضـعـ يـدـهاـ عـلـىـ مـرـاكـزـ "الأـونـرواـ"ـ شـرقـيـ الـقـدـسـ تـحـتـ ذـرـائـعـ قدـ تـخـتلـقـهاـ .



تجربة تمديد تفويض عمل "الأونروا" في العام 2019 يجب أن لا تتكرر بعد تمديد التفويض في العام 2022.

في سياق كلمة الاستاذ علي هويدي المدير العام للهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين في الندوة التي عقدتها الهيئة 302 والتي حملت عنوان "الأونروا بعد 73 سنة على إنشائها تحديات التمويل والاستمرارية في ظل المتغيرات الدولية" حيث قال: لا نريد لتجربة تمديد تفويض عمل "الأونروا" السابقة أن تتكرر، وفي العام 2019 حصلت الوكالة على دعم معنوي وسياسي استراتيجي ومن قبل 165 دولة واليوم تحصل على تصويت 157 دولة، ولكن "الأونروا" اليوم تواجه عجزاً بين 50 و80 مليون دولار. عملية التكيف بين تقديم الخدمات والأموال التي تحصل عليها الوكالة بات تحدياً صعباً جداً، وإذا استمر على هذا النحو سيتحمل المجتمع الدولي حالة اللا استقرار في المنطقة، ومحاولات استغلال الشباب للقيام بأمور تخالف عاداتنا وتقاليدنا من سلوكيات اجتماعية مرفوضة أو الانجرار إلى قضايا أمنية". هناك تراجع في التمويل الخليجي والعربي للوكالة بعد اتفاقيات ابراهام في 2020 لذلك يجب حماية تمويل "الأونروا" كي تتمكن من الاستمرارية، والدول التي اتخذت قرارات بتخفيض أو حتى بوقف مساهماتها المالية نطالبها بأن تراجع قراراتها، ونريد من الدول العربية أن تلتزم بما نسبته 7.8% من الميزانية العامة للأونروا حسب الاتفاقيات الموقعة. إن استمرار عمل وكالة "الأونروا" لـ 73 سنة يعتبر فشل ذريع للأمم المتحدة، التي تعجز حتى الآن عن تطبيق القرارات التي أنشأتها نتيجة سياسة الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة لا سيما القرار 194 لسنة 1948 وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 237 لسنة 1967.



لا يجوز تحويل العاملين في "الأونروا" عبء تقصير المجتمع الدولي

طالب رئيس اتحاد العاملين في "أونروا"، جمال عبد الله، خلال مؤتمر صحافي في رام الله بجعة ضامنة للحوار مع الوكالة وفق سقف زمني، مؤكدا أنه لن يتراجع عن الإضراب حتى الاستجابة لمطلب زيادة أجور العاملين. ويخصوص الإضراب بحسب اتحاد العاملين 3700 موظف منذ الإثنين 23 يناير/كانون الثاني الجاري، بعد وصول الأزمة إلى ذروتها بوقف رئيس الاتحاد عن العمل وفق إجازة إجبارية، بسبب إجراءات نقابية تمثلت بإغلاق الاتحاد لمقر رئاسة الوكالة في القدس. وقال جمال عبد الله، إن سبب التصعيد النقابي يعود لعدم رفع رواتب العاملين منذ العام 2008، إذ أصبحت رواتب الموظفين أقل من مرتبتات السلطة الفلسطينية التي تعتبرها الوكالة "رب العمل المقارن". وأكد عبد الله أن الاتحاد يطالب بالحد الأدنى من الزيادة وهي 200 دينار أردني على الراتب لثلاثي الموظفين، إذ إن الوكالة قامت بإضافة هذه الزيادة لحملة الهوية المقدسية فقط وهم يشكلون الثلث. كما أشار إلى أن الوكالة انتهت التوظيف بنظام المعاومة (بدلاً من نظام الموظفين المثبتين)، بمعدل ثلث الموظفين وهو ما اعتبره أمرا خطيرا. على إدارة وكالة "الأونروا" إلى الاستجابة السريعة لمطالب اتحاد العاملين العرب في الوكالة في الضفة الغربية، والتعامل مع نزاع العمل القائم على قاعدة حماية الوكالة والحفاظ عليها وعلى الديمقراطية والعمل النقابي فيها. ولا شك بأن أقصر الطرق لحل نزاع العمل القائم بين الاتحاد و"الأونروا" هو بتغليب لغة الحوار، خاصة أن مطالب الاتحاد مشروعة ومحقة وتشكل مطالب الحد الأدنى لضمان العيش الكريم، فلا يجوز تحويل العاملين عبء وتقدير المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته المالية تجاه الوكالة واحتياجات اللاجئين، الأمر الذي سيكون له انعكاس سلبي على اللاجئين وعلى الوكالة نفسها وحمايتها من الاستهداف.



ميزانية الأونروا لسنة 2023 لم تراع جميع احتياجات اللاجئين.

وجه فيليب لازاريني المفوض العام للأونروا، نداءً لجمع 1.6 مليار دولار من المجتمع الدولي لتغطية نفقات برامج الوكالة لسنة 2023، ودعا الدول العربية إلى زيادة مساهماتها.

وقال لازاريني في مؤتمر صحفي بجنيف إنه كان في وسع الوكالة أن تطلب ضعفي هذا المبلغ، لكنها رأت أن هناك ركوداً في الموارد على مدى السنوات العشر الماضية، مشيراً إلى أن ميزانية الوكالة شهدت للعام الرابع عجزاً تجاوز 70 مليون دولار.

وأضاف أن الوكالة تسعى لجمع 311 مليون دولار لقطاع غزة، و33 مليون دولار للضفة الغربية، و247 مليون دولار لسوريا، و160 مليون دولار للبنان، و29 مليون دولار للأردن

وحذر المسؤول الأممي من أن الوكالة الأممية دخلت "منطقة خطرة"، ويمكن أن تصل إلى نقطة الانهيار، وهو ما قد يؤدي إلى تعليق أنشطتها، وفق قوله.

وخلال العام الجاري، تحتاج الوكالة إلى 848 مليون دولار للخدمات الأساسية التي تشمل الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية والحماية، فيما سيتم تخصيص 781 مليون دولار أخرى لتمويل عمليات الطوارئ في غزة والضفة الغربية والأردن وسوريا ولبنان. وفي دراسة أجرتها "الأونروا" فإنه يعيش معظم اللاجئين الفلسطينيين حالياً تحت خط الفقر، فيما يعتمد كثير منهم على المعونات الإنسانية التي تشمل المساعدات النقدية والغذاء التي تقدمها الأونروا.

الميزانية لم تراع جميع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات "الأونروا" الخمسة فهي نفسها التي أعلنت عنها لسنة 2022 وكانت 1.6 بليون دولار وهذا غير موضوعي، على اعتبار أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين قد تزايدت، ومعها تزايد الحاجات من جهة، ومن جهة أخرى فإن مبلغ 70 مليون دولار تم ترحيلها من سنة 2022 إلى سنة 2023 على شكل دين على الوكالة سداده من الميزانية.

وبالتالي الميزانية غير كافية، وتعتبر الحد الأدنى من الذي يجب الحصول عليه، خاصة وأنه وحسب خطاب المفوض العام فإن "معظم لاجئي فلسطين يعيشون الآن تحت خط الفقر فيما يعتمد الكثيرون منهم على المعونات الإنسانية التي تشمل المساعدات النقدية والغذاء التي تقدمها "الأونروا".

لذا على وكالة "الأونروا" إعادة النظر في ميزانيتها لسنة 2023، فالعجز المالي الذي يمكن أن تواجهه الوكالة بسبب تراجع الدعم المالي من قبل كثير من الدول المانحة، من الممكن أن ينعكس سلباً على الخدمات التي تقدمها الوكالة لأكثر من 6 مليون لاجئ فلسطيني مسجل.